اتحاد الغرف العربية
Union of Arab Chambers

النشرة اليومية للاتحاد
UAC DAILY MONITOR

20 نيسان (ابريل) 2020   نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

السعودية الثالثة عالميا بقيمة الحزم التحفيزية لمواجهة كورونا

بلغت قيمة الحزم التحفيزية التي اقرتها الحكومة السعودية للاقتصاد السعودي بما يتجاوز 226 مليار ريال (60.3 مليار دولار)، لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد. وتعادل حزم التحفيز الحكومية للأفراد والمنشآت والمستثمرين نحو 8.6% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة البالغ 2.64 تريليون ريال (نحو 704 مليارات دولار).

وتتجاوز حزم التحفيز هذه النسبة في ظل الإعلان عن مبادرات عدة دون تقدير قيمتها المالية، منها على سبيل المثال دعم الأفراد العاملين بشكل مباشر والذين ليسوا تحت مظلة أي شركة ومسجلين لدى الهيئة العامة للنقل في أنشطة نقل الركاب وتم إيقافهم بسبب الإجراءات الوقائية لفيروس كورونا، وذلك من خلال دفع مبلغ بمقدار الحد الأدنى من الرواتب لهم.

وتعد نسبة التحفيز إلى الناتج المحلي السعودي بين أعلى المعدلات مقارنة بأكبر الاقتصادات في العالم، حيث تسبقها ثلاث دول فقط وهي ألمانيا واليابان والولايات المتحدة بنسب 20.9% و18.8% و10.3% على التوالي.

فيما تتجاوز السعودية المعدلات لدى الصين، والهند، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، والبرازيل، وكندا، وكوريا الجنوبية، وإسبانيا، وأستراليا، ومنطقة اليورو، واندونيسيا.

وجاءت إسبانيا خلف السعودية في نسبة حزم التحفيز إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ7.8%، وأستراليا (5.8%)، وكوريا الجنوبية (4.9%).

وسجلت النسبة في كندا 4.5% من الناتج، وفرنسا (4%)، والمملكة المتحدة (3%)، والبرازيل (1.5%)، والصين (1.3%)، والهند (0.8%)، وإندونيسيا (0.7%)، وإيطاليا (0.4%). كما يتجاوز التحفيز السعودي نظيره لدى منطقة اليورو، التي يبلغ نسبته للناتج لديها 3.2%.

المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

Saudi Arabia is Globally the 3rd With the Value of Incentive Packages to Confront Corona

The value of incentive packages approved by the Saudi government to the Saudi economy exceeded 226 billion riyals ($60.3 billion), to face the repercussions of the emerging Corona virus. Government stimulus packages for individuals, firms and investors are equivalent to about 8.6% of the Kingdom's GDP of 2.64 trillion riyals (about $704 billion).

The stimulus packages exceed this percentage in light of the announcement of several initiatives without estimating their financial value, for example, the support of individuals working directly who are not under the umbrella of any company and registered with the General Authority of Transport in passenger transport activities and were stopped due to the preventive measures of the Corona virus, through paying an amount of the minimum salary for them.

The stimulus to Saudi GDP is considered among the highest rates compared to the largest economies in the world, with only three countries preceding it, Germany, Japan and the United States at 20.9%, 18.8% and 10.3%, respectively.

Saudi Arabia exceeds the rates for China, India, the United Kingdom, France, Italy, Brazil, Canada, South Korea, Spain, Australia, the Eurozone, and Indonesia.

Spain came after Saudi Arabia in the ratio of stimulus packages to GDP at 7.8%, Australia (5.8%) and South Korea (4.9%).

Canada scored 4.5% of the output, France (4%), the United Kingdom (3%), Brazil (1.5%), China (1.3%), India (0.8%), Indonesia (0.7%), and Italy (0.4%). The Saudi stimulus also exceeds that of the euro area, which has a rate of 3.2%.

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)

سلطنة عمان تعدل موازنة 2020 لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

كشفت وزارة المالية في سلطنة عمان عن خفض بـ500 مليون ريال عُماني (1.3 مليار دولار) بالموازنة العامة للدولة للعام الحالي.

ويأتي ذلك جراء خفض 5% من الاعتمادات العسكرية والأمنية و10% من الاعتمادات الإنمائية والإجراءات الحكومية الأخرى التي تم اتخاذها.

وتعمل الحكومة حاليا على مراجعة الإجراءات المتخذة ووضع إجراءات مالية واقتصادية جديدة بما يتلاءم مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي للسلطنة والنمو المستهدف في الموازنة العامة للدولة.

وكانت وكالة موديز، قد خفضت التصنيف الائتماني لسلطنة عمان، في مارس الماضي، إلى درجة أكبر في المستويات مرتفعة المخاطر. وعزت ذلك إلى تراجع قوة البلاد المالية، وهو ما يتضح في ارتفاع الدين الحكومي وضعف مقاييس القدرة على تحمل الدين. وخفضت الوكالة التصنيف إلى Ba2 من Ba1 وعدلت النظرة المستقبلية إلى مستقرة. وأغلقت سلطنة عُمان جراء تفشي وباء كورونا أيضاً جميع المحلات التجارية ومنافذ البيع داخل وخارج المراكز التجارية.

وبحسب اللجنة العليا العمانية لبحث آلية التعامل مع التطورات الناجمة عن انتشار كورونا، فقد تم استثناء من هذا القرار المحلات التموينية الغذائية والاستهلاكية والعيادات والصيدليات ومحلات النظارات.

المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

The Sultanate of Oman Amends 2020’s Budget to Achieve Economic Stability

The Ministry of Finance in the Sultanate of Oman revealed a reduction of 500 million Omani riyals (1.3 billion dollars) in the state’s general budget for the current year.

This is due to the reduction of 5% in the military and security credits and 10% in the development credits and other government measures that have been taken.

The government is currently working to review the measures taken and put new financial and economic measures in line with achieving the economic stability of the Sultanate and the targeted growth in the state's general budget.

In March, Moody's downgraded the Sultanate’s credit rating to a higher level at higher risk levels. It attributed this to the decline in the country's financial strength, as evidenced by the increase in government debt and weak measures of debt sustainability. The agency downgraded the rating to Ba2 from Ba1 and revised the outlook to stable.

As a result of the Corona epidemic, the Sultanate of Oman also closed all shops and outlets inside and outside the commercial centers.

According to the Omani Supreme Committee to discuss the mechanism to deal with the developments resulting from the spread of Corona, food and consumer catering stores, clinics, pharmacies and optical stores. has been excluded from this decision.

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)

ارتفاع اجمالي اصول البنوك الاماراتية 1.1 في المئة

كشف بيانات المصرف المركزي الاماراتي عن ارتفاع حجم الودائع خلال شهر مارس/ آذار الماضي بمقدار 23.8 مليار درهم لتصل إلى 1.851 تريليون درهم مقابل 1.828 تريليون بنهاية فبراير/ شباط الماضي.

وارتفع إجمالي الائتمان المصرفي 1.3% (22.7 مليار درهم تمويلات جديدة) خلال مارس إلى 1.768 تريليون درهم مقابل 1.745 تريليون بنهاية فبراير الماضي.

وبحسب «المركزي» فقد جاء الارتفاع نتيجة ارتفاع ودائع المقيمين بمقدار 15.6 مليار دهم، وارتفاع بمقدار 8.2 مليار درهم لغير المقيمين.

ووفقاً لأحدث البيانات المصرفية التي أصدرها «المركزي» فقد ارتفع إجمالي الأصول للبنوك العاملة في الإمارات بنسبة 1.1% (32.7 مليار درهم) خلال مارس لتصل إلى 3.128 تريليون درهم مقابل 3.095 تريليون درهم بنهاية فبراير.

وخلال مارس ارتفع عرض النقد (ن1) 2.5% إلى 542.7 مليار درهم، بينما ارتفع عرض النقد (ن2) بنسبة 2% إلى 1.454 تريليون درهم، كما ارتفع عرض النقد (ن3) بنسبة 1.2% إلى 1.714 تريليون درهم بنهاية شهر مارس.

ويعزى الارتفاع في عرض النقد (ن1) (يشمل النقد المتداول خارج البنوك + الودائع النقدية) لارتفاع بمقدار 3.7 مليار درهم في النقد المتداول خارج البنوك ولارتفاع في الودائع النقدية بمقدار 9.6 مليار درهم، وارتفع عرض النقد (ن2) (يشمل ن1 + الودائع شبه النقدية) نتيجة لارتفاع عرض النقد (ن1) وارتفاع بمقدار 15.3 مليار درهم في الودائع شبه النقدية، فيما يعود الارتفاع في عرض النقد (ن3) (ن2 + ودائع الحكومة لدى البنوك بالإمارات والمركزي) إلى ارتفاع في عرض النقد (ن1) و(ن2) وزيادة في الودائع الحكومية بمقدار 8.2 مليار درهم.

المصدر (صحيفة الخليج الاماراتية، بتصرف)

Total Assets of UAE Banks increased by 1.1 %

The data of the UAE Central Bank revealed that the volume of deposits increased during the month of March by 23.8 billion dirhams to reach 1.851 trillion dirhams, compared to 1.828 trillion at the end of February.

Total bank credit rose by 1.3% (22.7 billion dirhams of new financing) during March reaching to 1.768 trillion dirhams, compared to 1.745 trillion at the end of last February.

According to the «Central Bank», the rise came as a result of the increase in residents’ deposits by 15.6 billion dirhams, and an increase of 8.2 billion dirhams for non-residents.

According to the latest banking data issued by the «Central Bank», the total assets of banks operating in the UAE increased by 1.1% (32.7 billion dirhams) in March to reach 3.128 trillion dirhams, compared to 3.095 trillion dirhams at the end of February.

During March, the money supply (N1) increased by 2.5% to 542.7 billion dirhams, while the money supply (N2) increased by 2% to 1.454 trillion dirhams, and the money supply (N3) increased by 1.2% to 1.714 trillion dirhams at the end of March.

The increase in the money supply (N1) (includes cash circulating outside the banks + cash deposits) is attributed to an increase of 3.7 billion dirhams in cash circulating outside the banks and an increase in cash deposits by 9.6 billion dirhams, and the money supply (N2) (includes N1 + semi-cash deposits) as a result of the increase in the money supply (N1) and an increase of 15.3 billion dirhams in semi-cash deposits, while the increase in the money supply (N3) (N2 + government deposits with banks in the UAE and the Central) is due to an increase in the money supply (N1) and (N2) and an increase in government deposits amounted to 8.2 billion dirhams.

Source (AL-Khaleej Newspaper-UAE, Edited)

البنك الدولي يطالب الكويت بتسريع الإصلاح المالي والهيكلي

أظهر تقرير للبنك الدولي أن المخاطر الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الكويتي تتركز في الاضطراب الذي يشهده الاقتصاد العالمي واستمرار تقلبات أسعار النفط حول قاعدة منخفضة كثيراً، مبيناً أن مسار عدم اليقين الذي يكتنف وباء «كورونا» رفع من مستوى هذه المخاطر مع توقعات بزيادة تباطؤ النمو العالمي.
ووفقا للتقرير فإن المزيد من التأجيل للإصلاحات المالية قد يؤدي إلى ديناميات مالية كلية غير مواتية، علاوة على توسيع الاختلالات المالية والخارجية وتآكل الاحتياطات المالية، مبينا أن تحديات طويلة الأمد تواجه الكويت تتعلق بالاعتماد الكبير على النفط إلى جانب تنفيذ رؤية الكويت الجديدة 2035. وكشف التقرير أنه رغم احتياطات النفط الكبيرة في الكويت، فإن التحول العالمي إلى طاقة أنظف يهدد الاستدامة الاقتصادية والمالية على المدى الطويل.
وفي الوقت الذي اظهر فيه التقرير أن الأصول المالية الضخمة تدعم المرونة الاقتصادية للكويت، كشف عن أن الإصلاح المالي والهيكلي أمران أساسيان لتعويض مخاطر انخفاض أسعار النفط والإنتاج غير المؤكد، وتشمل هذه التدابير تدابير تعبئة الإيرادات غير النفطية مثل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، فضلاً عن تعزيز رأس المال البشري وإصلاح الإدارة الاقتصادية لتنشيط التنمية التي يقودها القطاع الخاص وخلق فرص العمل.
وبحسب التقرير فإن إجراءات جمع الإيرادات مثل تطبيق ضريبة القيمة المضافة في 2021، من المرجح أن تخفض الضغوطات على الميزانية، إلا أن ذلك يعتمد على رغبة الحكومة لتنفيذ هذه الإصلاحات وسط اقتصاد ضعيف. في المقابل، توقع التقرير أن يشهد العجز شيئاً من التعافي مع انتعاش أسعار النفط بشكل معتدل، ليبلغ 14.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2022، مرجحاً في الوقت الذي تستمر فيه أسعار النفط بالتراجع، أن يتحول الحساب الجاري نحو العجز خلال العام الحالي، مع تحسنه قليلاً على المدى المتوسط، بينما من المتوقع أن يرتفع التضخم بشكل تدريجي مع تعافي إيجارات العقار.

المصدر (صحيفة الراي الكويتية، بتصرف)

The World Bank Calls on Kuwait to Accelerate its Financial & Structural Reform

A report by the World Bank showed that the main risks facing the Kuwaiti economy are concentrated in the turmoil in the global economy and the persistence of fluctuations in oil prices around a very low base, indicating that the path of uncertainty surrounding the Corona epidemic raised the level of these risks with expectations of further slowing global growth.
According to the report, further postponement of financial reforms may lead to unfavorable financial dynamics, in addition to widening financial and external imbalances and the erosion of financial reserves, indicating that long-term challenges facing Kuwait relate to heavy dependence on oil as well as the implementation of the new Kuwait vision 2035. The report revealed that despite Kuwait’s large oil reserves, a global shift to cleaner energy threatens economic and financial sustainability in the long run.
While the report showed that huge financial assets support Kuwait's economic resilience, it revealed that financial and structural reform are essential to offset the risks of low oil prices and uncertain production, and these measures include measures to mobilize non-oil revenues such as the application of value-added tax, as well as strengthening the human capital and economic management reform to revitalize private sector-led development and job creation.
According to the report, revenue collection measures such as the introduction of value-added tax in 2021 will likely reduce budgetary pressures, but this depends on the government’s desire to implement these reforms in a weak economy. On the other hand, the report expected that the deficit will witness a bit of recovery with oil prices recovering moderately, to reach 14.7 percent of GDP during 2022, while the oil prices continue to decline, suggesting that the current account will turn towards deficit during the current year, with It improved slightly over the medium term, while inflation is expected to increase gradually as property rents recover.

Source (Al-Rai Newspaper-Kuwait, Edited)

الجزائر: نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.8 في المئة

الجزائر: نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.8 في المئة
كشفت الحكومة الجزائرية في بيان صادر عنها عن نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد التي تعتبر عضوا في الدول المصدرة للبترول "أوبك"، بنسبة 0.8 في المئة خلال العام 2019 المنصرم، اي بانخفاض نسبته 1.4 في المئة عن العام الذي سبقه.
وعزت الحكومة هذا التراجع إلى ضعف أداء قطاع الطاقة، مبينة أن النمو بهذا الشكل يأتي أقل من توقع الحكومة عند 2.6 في المئة للعام 2019 الذي شهد احتجاجات كبيرة أثرت كثيرا على الاقتصاد المعتمد على النفط الخام.
وفي السياق، ذاته كشف الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر عن هبوط النمو في قطاع النفط والغاز بنسبة 4.9 في المئة بعد هبوط 6.4 في المئة في عام 2018.
الجدير بالذكر أن إيرادات الجزائر من الطاقة تراجعت 25 في المئة على أساس سنوي في يناير (كانون الثاني) الماضي، متأثرة بانخفاضات في الإنتاج والأسعار على حد سواء.
وكانت الجزائر اتخذت في مارس (اذار) الماضي حزمة من القرارات الاقتصادية التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية لانهيار أسعار النفط على الاقتصاد المحلي، ومواجهة تداعيات تفشي فيروس "كورونا" المستجد.

المصدر (وكالة أنباء الجزائر، بتصرف)

Algerian GDP Grows by 0.8 percent

The Algerian government revealed in a statement issued about the growth of the gross domestic product of the country which is considered a member of the Petroleum Exporting Countries "OPEC", by 0.8 percent during the year 2019, representing a decrease of 1.4 percent from the previous year (2018).
The government attributed this decline to the weak performance of the energy sector, indicating that growth in this manner is less than the government expectation at 2.6 percent for the year 2019, which witnessed major protests that had a great impact on the economy dependent on crude oil.
In the same context, Algeria's National Bureau of Statistics revealed a 4.9 percent drop in growth in the oil and gas sector after a 6.4 percent drop in 2018.
It is worth noting that Algeria's energy revenues fell 25 percent year on year in January, affected by both production and price declines.
Last March, Algeria made a package of economic decisions aimed at reducing the negative effects of the collapse of oil prices on the local economy, and facing the repercussions of the outbreak of the new Corona virus.

Source (Algeria News Agency, Edited)